

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/111
23 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

في ميدان حقوق الإنسان

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة

كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن دور وإنجازات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٤/٧٩.

وواصل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا، خلال الفترة المستعرضة، دعم الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا على إنجاز ولايته، ومسترشداً به، ويسر زيارته الحادية عشرة إلى كمبوديا التي قام بها في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

والفترة المستعرضة كانت فترة انتقالية، اتخذ خلالها مكتب المفوضية في كمبوديا خطوات لتنفيذ توصيات تقييم خارجي استكمل في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤. واستنتج التقييم أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على ولاية الممثل الخاص وعلى وجود المكتب نظراً إلى أن حالة حقوق الإنسان في البلد لا تزال خطيرة ومراعاة لماضي كمبوديا القريب والمسؤولية الدولية والوطنية تجاه الشعب الكمبودي. كما أوصى التقييم بأن يستهدف مكتب المفوضية في كمبوديا مزيداً من الأنشطة المركزة الرامية إلى استدامة قيمته المضافة والاستفادة القصوى منه، وبخاصة في مجال حماية حقوق الإنسان؛ وبوجوب تعزيز دور المكتب بصفته حافزاً بدلاً من أن يكون ممول مشاريع/برامج؛ وبوجوب أن يعيد المكتب إحياء العمليات الرامية إلى الدعم والرصد من خلال الممثل الخاص، وتوفير الحماية للمحتاجين إليها، وبخاصة عندما يتعذر على الآخرين العمل أو لا يرغبون في ذلك، وبمساعدة الأطراف المؤثرة التابعة للدولة ودعوتها إلى إدخال الإصلاحات اللازمة، وبالتأثير في المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات المانحة في البرمجة التي تراعي حقوق الإنسان ودعم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية بصفقتها قوة يقظة لحماية حقوق الإنسان.

ولمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، واصل مكتب المفوضية في كمبوديا رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان، والتحقيق في تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، وفي توثيق أنماط هذه الانتهاكات. ووجه بانتظام اهتمام السلطات الإقليمية والسلطات الوطنية إلى المسائل التي تشغل باله، طالباً منها التدخل.

وواصل مكتب المفوضية إسهامه في إصلاح قطاع العدل وإقامة العدل في كمبوديا، بتيسير المناقشات التي تناولت قضايا السياسات القانونية، وحضوره بصفة مراقب في المحاكم أثناء المحاكمات التي تشغل باله، وتحليل التطورات وأنماط الانتهاكات الرئيسية في عمليات وإجراءات العدالة الجنائية، والعمل بصفته مورداً قانونياً، وإتاحة التعليقات على مشاريع القوانين مثل مشروع قانون مكافحة الفساد، ومشروع قانوني مركز القضاة والمدعين العامين، وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للقضاء. وأدى المأزق السياسي الذي تلا انتخابات تموز/يوليه ٢٠٠٣، والذي استمر حتى تشكيل حكومة جديدة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، إلى أن الجمعية الوطنية لم تنظر إلا في عدد قليل من القوانين خلال عام ٢٠٠٤. وكان مكتب

المفوضية نشطاً أيضاً في الدعوة إلى اعتماد تشريعات تتعلق بحرية الإعلام وتابع التطورات المتعلقة بمحاكمات كبار زعماء الحمير الحمر مستقبلاً.

ولمساعدة الحكومة على وضع سياسات إدارة الأراضي والموارد الطبيعية بطريقة تتماشى والتزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان، واصل المكتب دراسة تحديد تأثير المزارع الكبيرة في حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون داخل حدود هذه المزارع أو قريباً منها، ومدى مساهمة هذه المزارع في غناء سكان كمبوديا ككل وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. وواصل المكتب عمله الرامي إلى حماية المجتمعات المحلية المتأثرة بامتيازات الأراضي والحراجة، وأجرى اتصالات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق السكان الأصليين في ملكية الأرض.

وشارك مكتب المفوضية في كمبوديا في أنشطة واجتماعات الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وعمل على المساعدة في إدماج حقوق الإنسان في عمليات التنمية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية. وشهدت الفترة المستعرضة تحسين التنسيق بين الجهات المانحة، وبخاصة في التمهيد لعقد اجتماع الفريق الاستشاري في بداية كانون الأول/ديسمبر، وشارك المكتب بنشاط في آليات الأفرقة العاملة التقنية ذات الصلة وفي تنسيق الجهات المانحة.

وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الكمبودية وواصل دعمها في القيام بأعمالها وفقاً للإعلان المتعلق بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. كما كان المكتب نشطاً في تنفيذ برامج التثقيف والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	١ - ٧ مقدمة
٧	٧ - ٩ أولاً - المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام
٧	١٠ - ٥٩ ثانياً - دور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان
٧	١٠ - ١٢ ألف - الأهداف العامة
٨	١٣ - ٢٠ باء - حماية حقوق الإنسان: الرصد والتحقيق والإبلاغ
٩	٢١ - ٢٣ جيم - دراسة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ومشروع مقاومة الإفلات من العقاب
١٠	٢٤ - ٢٩ دال - التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلوك الدبلوماسي
١١	٣٠ - ٣٤ هاء - مشروع الأراضي
١٣	٣٥ - ٤٥ واو - سيادة القانون والجهاز القضائي
١٥	٤٦ - ٤٨ زاي - التزامات الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان
١٦	٤٩ - ٥٢ حاء - الأعمال الأخرى في مجال حقوق الإنسان والتنمية، وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٧	٥٣ - ٥٩ طاء - برامج المساعدة التعليمية والتقنية والإعلام
١٩	٦٠ - ٦٥ ثالثاً - موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لبرنامج تعليم حقوق الإنسان في كمبوديا

مقدمة

١ - أسّس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٦، الذي كلف بموجبه المكتب بتنفيذ ما يلي:

(أ) إدارة تنفيذ برامج التعليم والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية وكفالة استمراريتها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا، بناء على طلبها، على الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي هي عضو فيها، بما في ذلك إعداد التقارير التي تقدم إلى هيئات رصد المعاهدات ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم إلى جماعات حقوق الإنسان الموثوق بها في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تدعيم المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(هـ) مواصلة المساعدة على صياغة التشريعات وتنفيذها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) مواصلة المساعدة على تدريب الأشخاص المسؤولين عن إقامة العدل.

٢ - ويقدم مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا للاضطلاع بمهامه ويسترشد به، كما تنص على ذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٣ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن دور وإنجازات مكتب المفوضية في كمبوديا للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٤/٧٩. وترد المعلومات بشأن عمل مكتب المفوضية في كمبوديا للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في التقرير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان أثناء دورتها الستين (E/CN.4/2004/104).

٤ - ودعت اللجنة في قرارها الأمين العام والمجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة تقديم المساعدة لحكومة كمبوديا، من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع السكان في كمبوديا. وحثت الحكومة على تعزيز جهودها من أجل إرساء سيادة القانون عن طريق تدابير منها اعتماد وتطبيق القوانين والمدونات الأساسية لإنشاء مجتمع ديمقراطي، والتصدي على سبيل الأولوية لحملة أمور منها مناخ الإفلات من العقاب، وتعزيز جهودها للتحقيق مع كل من ارتكب جرائم خطيرة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان. كما حثت الحكومة على تعزيز جهودها لضمان استقلال النظام القضائي ونزاهته وفعاليته؛ وعلى اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والتصدي لمشاكل أساسية من قبيل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف المتزلي والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال؛ ومواصلة العمل على تهيئة بيئة تساعد على ممارسة النشاط السياسي المشروع، فضلاً عن دعم دور المنظمات غير الحكومية في توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا.

٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان وحكومة كمبوديا مذكرة تفاهم لفترة سنتين تتعلق بتنفيذ برنامج للتعاون التقني بشأن حقوق الإنسان. وتشمل المذكرة مجالات التعاون التالية: توفير المساعدة المستمرة للحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز زيادة إدماج بعد حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والصحية وسائر البرامج الإنمائية؛ وتقديم المساعدة التقنية لبرامج الإصلاح الحكومية، بما في ذلك في مجالي إقامة العدل والعملية التشريعية؛ وتشجيع مشاركة المجتمع المدني وتعزيز تثقيف الجمهور في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا سيما في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين، بناء على طلب الحكومة، للاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة وإلى شركائها في المجتمع المدني من أجل إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٦- ونفذت برامج المكتب في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع عدد من المؤسسات التي تضطلع بمسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، بما فيها المحاكم، والكلية الملكية لتدريب القضاة والمدعين العامين؛ واللجنة الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان، وإدارة السجون؛ ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة إدارة الأراضي والزراعة والغابات ومصائد الأسماك، والوزارة المعنية بشؤون المرأة، مع كل من الإدارة الانتقالية والحكومة التي شكلت في منتصف شهر تموز/يوليه. وتعاون المكتب مع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي يتعلق عملها بحقوق الإنسان والمسائل القانونية والإنمائية. وبسبب المأزق السياسي، لم يكن للمكتب فرصة العمل مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واستلام الشكاوى واللجنة المعنية بالتشريعات في الجمعية الوطنية. وقدم المكتب بعض المساعدة إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ خلال الجزء الأخير من السنة.

٧- وخلال أكثرية الفترة قيد الاستعراض، عمل المكتب على إعادة هيكلة وفقاً لتوصيات تقييم خارجي، أجري في نهاية عام ٢٠٠٣، واستكملت العملية في نهاية شباط/فبراير. وتشمل الخطوات المتخذة إيجاد مبنى أنسب أصغر حجماً والانتقال إليه؛ ووضع صلاحيات جديدة لجميع الوظائف الدولية والوطنية؛ وإقامة هيكل تنظيمي يتضمن برامج في مجالات الحماية والتعاون التقني والعمل عن كثب معاً بهدف الوقوف على المشاكل وتقديم العون المستهدف بغية المساعدة على معالجة تلك المشاكل. ويستجيب برنامج الحماية لجميع حالات التهريب والتهديد ضد المنظمات والجماعات المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمسؤولة عن التحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعمل المتعلق بقضايا محددة في المحاكم، ورصد حالة حقوق الإنسان والتطورات السياسية والإبلاغ عنها، وإعداد تقارير عن مواضيع معينة. ويسهم برنامج التعاون التقني في عملية إصلاح قطاع العدالة رسمياً، والدعوة إلى إدخال إصلاحات هيكلية على المؤسسات الرئيسية بغية ضمان استقلال القضاء، والعمل مع المحاكم لمساعدتها على التصدي لأوجه التقصير في إقامة العدل. كما يعمل برنامج التعاون التقني مع العاملين في المجال القانوني ويساعد على استحداث تشريعات في المجالات الرئيسية وفقاً لأحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها كمبوديا. كما يساعد السلطات الحكومية المعنية في عملية الإبلاغ عن المعاهدات، ويقدم المشورة بشأن المؤسسات الوطنية المستقلة والقوانين الكفيلة بحماية حقوق الإنسان. كما ينهض البرنامج بالامتنال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعمل مع الحكومة، والفريق القطري للأمم المتحدة، والوكالات المانحة، والوكالات الحكومية الدولية فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمساعدة على تنفيذ معايير حقوق الإنسان في البرامج الإنمائية.

أولاً - المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام

٨- ساعد مكتب المفوضية في كمبوديا خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير بانتظام الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا على إعداد تقارير وبيانات عامة وقدم له بانتظام معلومات بشأن المسائل ذات الأهمية، لا سيما في المجالات التالية: الأراضي والغابات والموارد الطبيعية، بما في ذلك قضايا الأراضي المتعلقة بسكان كمبوديا الأصليين، وأثر امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية في حقوق الإنسان للسكان الأصليين؛ وإقامة العدل؛ والإفلات من العقاب؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والاجتماع؛ بما فيها الحريات التي تمارسها النقابات؛ وإفراط الشرطة في استخدام القوة؛ والقضايا المتعلقة بالفساد، والشفافية والوصول إلى المعلومات؛ والعلاقات القائمة بين الشرطة والمحاكم؛ والمساعدة القانونية؛ والمسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية؛ وقضايا اللاجئين وملتمسي اللجوء؛ والسكن الحضري؛ ومحاكمة كبار زعماء الخمير الحمر مستقبلاً؛ والامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٩- وقام مكتب المفوضية في كمبوديا بتيسير البعثة الحادية عشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص إلى كمبوديا عملاً بولايته، وذلك من أجل ما يلي: المحافظة على الاتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ وتوجيه وتنسيق نشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ ومساعدة الحكومة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويرد ملخص نتائج وتوصيات هذه البعثة التي تمت في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في تقرير الممثل الخاص إلى الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/116)، وفي تقرير ثان صادر في نهاية زيارته (انظر الفقرة ٣١ أدناه) عن امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية من منظور حقوق الإنسان. وركزت بعثة الممثل الخاص على أثر السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد الطبيعية في حقوق الإنسان في كمبوديا؛ والمناخ السياسي العام؛ وحالة دعاة حقوق الإنسان والمدافعين عنها؛ والمشاكل الجارية في نظام العدالة الجنائية. وأولى الممثل الخاص عناية خاصة لقضايا الإفلات من العقاب والفساد، التي تؤثر سلباً في أعمال طائفة واسعة من حقوق الإنسان وتشوه توزيع الموارد الاقتصادية، مما يعزز أسباب التفاوت القائمة. وأعد المكتب ورقة معلومات شاملة للممثل الخاص بهدف تيسير بعثته.

ثانياً - دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - الأهداف العامة

١٠- تجمع استراتيجية مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا بين نهج ثنائي الشق: العمل بشأن المسائل العاجلة، وفي الوقت نفسه، السعي لبلوغ الهدف الأطول أجلاً المتمثل في المساعدة على إنشاء وتعزيز مؤسسات لتأمين وكفالة احترام حقوق الإنسان في المستقبل. ويهدف مكتب المفوضية في كمبوديا، من خلال العمل المشترك مع الجهات الأخرى، إلى المساهمة في إيجاد مجتمع كمبودي يقوم على أساس من احترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، ووجود مجتمع مدني قوي قادر على العمل وفقاً لأحكام الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

١١- وواصل المكتب، إضافة إلى عمله مع المؤسسات الحكومية والجهات المانحة والوكالات الدولية، العمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية وفتات أخرى من المجتمع المدني بهدف تعزيز السياسات والممارسات التي تتماشى مع الالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان، ومساعدتها في جهودها الرامية إلى ضمان جبر الأضرار التي لحقت بضحايا الانتهاكات وعدد من القضايا القانونية وفي مجال السياسات العامة الأوسع نطاقاً التي تؤثر في حقوق الإنسان. كما سعى المكتب إلى تعزيز بيئة ممكنة مواتية لعملها.

١٢- وشملت أهداف مكتب المفوضية في كمبوديا عام ٢٠٠٤ تعزيز اتساق القوانين والسياسات مع معايير حقوق الإنسان؛ وضمان قيام المنظمات غير الحكومية وفتات المجتمع المدني بعملها دون التعرض لأعمال انتقامية أو لتهديدات؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية لحماية حقوق إنسان من خلال العمل من أجل التقدم بخطى ثابتة نحو إقامة قضاء مستقل، وتقديم المساعدة القانونية الكافية للفقراء، ومعالجة مشاكل الإفلات من العقاب والفساد. وسعى المكتب أيضاً إلى النهوض بالمشاركة النشطة والمستتيرة للمواطنين الكمبوديين في إدارة الحياة العامة، وبتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ورفاههم.

باء - حماية حقوق الإنسان: الرصد والتحقيق والإبلاغ

١٣- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا رصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وكثيراً ما أجرى تحقيقات، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان، في ما يربو على ٦٠ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان وتوثيق أنماط تلك الانتهاكات. وعرض المكتب شواغله بصورة منتظمة على السلطات الحكومية وعلى القضاء، مقترحاً عليها وعلى عامة الجمهور والمجتمع الدولي أيضاً في كثير من الأحيان حلولاً مناسبة.

١٤- وعلى أساس الشكاوى المستلمة من الجمهور، فضلاً عن طلبات المساعدة الواردة من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، اهتم المكتب بحالات خطيرة أخرى لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات تشمل العنف والقتل؛ ومنازعات بشأن الأراضي وحيازتها؛ والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز؛ و"القتل على أيدي الغوغاء"؛ والاعتقال غير الشرعي وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لضمانات الإجراءات الجنائية؛ والاتجار؛ وملتسمي اللجوء ومساعدتهم؛ وحالات تشمل أعضاء في حزب سام رينسي المعارض تتعلق بمزاعم قدمت في منتصف شهر تموز/يوليه عقب تشكيل الحكومة الجديدة بأن الحزب قد شكل "جيش ظل".

١٥- واستكمل مكتب المفوضية في كمبوديا برنامجه الانتخابي في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، غير أنه استمر يتلقى شكاوى مضايقة وتهديدات ضد الناشطين السياسيين، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء النقابات. وشملت تلك المضايقات والتهديدات ما يربو على ٢٠ حالة، تابعها المكتب عام ٢٠٠٤. واغتيل عام ٢٠٠٤ زعيمان عماليان بارزان، هما شيا فيشيا وروس سوفناريت، وتلقى المكتب شكاوى من عدد آخر من الناشطين في النقابات تعرضوا للاعتداء والتهديد. كما رصد المكتب وتدخل في حالات واجه فيها عمليات انتقام أشخاص كانوا يساعدون ملتسمي اللجوء من المرتفعات الوسطى في فييت نام (يعرفون جماعياً باسم سكان الجبال).

١٦- ووثق مكتب المفوضية في كمبوديا ورصد الجهود المبذولة لإعمال القانون وإجراءات المحاكم التي تتصل بتسعة أعمال قتل بموجب عقود نفذت ضد مواطنين كمبوديين في بنوم بنه منذ بداية عام ٢٠٠٣، وكان عدد منهم شخصيات وناشطين داعمي الصيت. وفي الحالات القليلة التي اعتقل فيها أشخاص، توجد شواغل خطيرة بشأن نوعية التحقيقات

والشكوك التي تحوم حول الذنب الذي ارتكبه المتهم. ولم يجر في أية حالة من الحالات تحقيق لتحديد هوية الذين أمروا بتنفيذ عمليات الاغتيال.

١٧- ونظراً إلى القيود الخطيرة المفروضة على حرية الاجتماع منذ بداية عام ٢٠٠٣، أولى مكتب المفوضية في كمبوديا عناية خاصة لحريات الاجتماع وتكوين الجمعيات والحركة خلال الفترة قيد الاستعراض في هذا التقرير. فقد أثار المكتب بانتظام شواغله مع وزارة الداخلية، والسلطات والشرطة البلدية إزاء القيود المفروضة على حرية الاجتماع، والإفراط في استخدام القوة لتفريق مظاهرات غير مرخص بها.

١٨- وتحت الإشراف العام لمكتب بنوم بنه، يُنفذ المكتب الإقليمي الصغير في باتامبانغ أنشطة، في مقاطعات باتامبانغ، وبنثاي منشاي وأودار مينشاي، فضلاً عن بلدية بيلين. ويحافظ المكتب على علاقات بناءة مع السلطات المحلية والإقليمية. بما في ذلك المحاكم والشرطة والشرطة العسكرية، وسلطات السجون ولجان السجل العقاري، ويبلغها بانتظام بحالات وشواغل. ويعمل المكتب على الصعيد الإقليمي بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، التي يحيل إليها الشكاوى التي يتلقاها لمزيد التحري بشأنها. وخلال الفترة المستعرضة، رصد المكتب الإقليمي عدداً من الحالات وحقق فيها، بما في ذلك حالات الاعتقال والاحتجاز غير الشرعيين، والتعذيب، والإخلاء القسري، والعنف المتزلي والاستغلال الجنسي، والابتزاز على يد مسؤولي الشرطة الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والوفيات المشبوهة. كما واصل المكتب التحقيق في أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق نائية يصعب على جماعات حقوق الإنسان المحلية الوصول إليها وفي مناطق شهدت انتهاكات منتظمة أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وواصل المكتب الإقليمي إجراء عمليات رصد روتينية في المقاطعات التي لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وربط هذا العمل بالجهود المبذولة في مجالي التحقيق والتدريب.

١٩- كما أجرت المكاتب الوطنية والإقليمية تحقيقات بشأن عدد من المنازعات التي تتصل بإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، مثل المنازعات بشأن الأراضي، وصيد السمك غير الشرعي، وأنشطة تعدين الذهب. وشملت الحالات الجديرة بالذكر تسوية نزاع بشأن أرض بين ٥٣ أسرة ومسؤول عسكري رفيع المستوى في مقاطعة كوس كرالور؛ ونزاع بشأن أرض في مقاطعة لوفيا حيث يواجه قرويون تهما جنائية مشكوكا فيها بشأن التعدي على الملكية، وإتلاف ممتلكات والسرقة؛ ومشاكل تواجهها مجموعة من الصيادين في بحيرة تونلي ساب؛ وأنشطة شركة فييماكس التي تملك امتيازاً أراضي شاسعة لاستغلالها لأغراض اقتصادية في مقاطعتي بورات وكمبونج شينينغ.

٢٠- وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا تطوير قاعدة بيانات لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. وعقد موظفو المكتب اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية الهامة، ونظموا اجتماعات إعلامية للدبلوماسيين والجهات المانحة والمنظمات الدولية تناولت الحالة السياسية عامة وحقوق الإنسان.

جيم - دراسة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ومشروع مقاومة الإفلات من العقاب

٢١- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا المشروع الذي استهله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لاستعراض ومتابعة حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي اتخذت بشأنها إجراء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في عامي ١٩٩٢

و١٩٩٣، وكذلك مكتب الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بحقوق الإنسان في كمبوديا خلال العقد التالي من الزمن. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أُحيلت إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل وإلى المدعي العام قائمة تتألف من ١٧٨ حالة مختارة من حالات القتل المعلقة وغيرها من أعمال العنف تغطي فترة ما يربو على ١٢ عاماً، مشفوعة بطلب استعراضها والإشعار بما نتج عن التحقيقات الجنائية أو الإجراءات القضائية بشأنها. وتلقى المكتب رداً مفصلاً من وزارة الداخلية في تشرين الثاني/نوفمبر خلال البعثة الحادية عشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص. ويستعرض المكتب في الوقت الراهن ذلك الرد.

٢٢- وفي أيلول/سبتمبر، حضر موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا مشاورات غير رسمية، إلى جانب الممثل الخاص، نظمها مركز أولوف بالمى الدولي في ستهولم، وترأسها الممثل الخاص السابق توماس هامبرغ. وتناولت المشاورات الإفلات من العقاب، وما يتصل به من تواطؤ، وعلاقتها بانتهاكات حقوق الإنسان التي جرى توثيقها منذ بداية التسعينات. ويتوقع أن يؤدي المشروع إلى إعداد تقرير عام وإلى تنظيم أنشطة ذات صلة تهدف إلى مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على التصدي للإفلات من العقاب ووضع حد له.

٢٣- وساعد مشروع مكافحة الإفلات من العقاب على إتاحة فهم أكثر تفصيلاً للهيكل والممارسات المؤسسية وإمكانات وحدود البرامج المتعلقة بالتطوير المؤسسي والتعاون التقني في مجالات مثل إقامة العدل واستقلال القضاء.

دال - التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلك الدبلوماسي

٢٤- إن مكتب المفوضية في كمبوديا عضو في الفريق القطري للأمم المتحدة، وما انفك يعمل مع الوكالات الأعضاء الأخرى للمساعدة على إدماج معايير وقواعد حقوق الإنسان الدولية بصفة أكثر شمولاً في عمل الفريق القطري ووكالاته الأعضاء وتنفيذ معايير حقوق الإنسان في برامجها الإنمائية، وفقاً للمتطلبات الواردة في برامج الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

٢٥- وشارك المكتب في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي تشكل استجابة الفريق القطري للأمم المتحدة للأولويات الوطنية. وقرر الفريق أن يعتبر المنهاج السياسي الذي أصدرته الحكومة الجديدة في تموز/يوليه، وهو "الاستراتيجية المستطيلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨"، بصفته الإطار الرئيسي للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى كمبوديا إلى جانب الأهداف الكمبودية الإنمائية للألفية. وقرر المكتب وجوب تركيز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المجالات الواقعة في صلب الاستراتيجية المستطيلة - وهي حسن التدبير، والزراعة والفقر في المناطق الريفية والتنمية البشرية - وأن يشكل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها هدفاً مركزياً. وكان إطار العمل، عند تحرير هذا التقرير، في مرحلة إعداد الصيغة النهائية له.

٢٦- وخلال ندوة في معتكف في حزيران/يونيه عقدها الفريق القطري للأمم المتحدة عقب تعيين المنسق المقيم الجديد في أيار/مايو، حدد الفريق عدداً من مجالات الاهتمام ذات الأولوية وقرر تحرير "رسائل" يذكر فيها موقفاً مشتركاً بشأن موضوع محدد. وتشمل تلك المواضيع الزراعة، والزراعة ١٠٠ في المائة، وإدارة القطاع العام، والعنف ضد النساء والأطفال، والوصول إلى إدارة الموارد الطبيعية والثقافية المحلية، والإفلات من العقاب، والوصول إلى المعلومات العامة، والمشاركة، والتنسيق بين الجهات المانحة، والمسائل الناشئة مثل المخدرات وأثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وساعد

المكتب على إعداد رسائل المشاركة وما يتصل بها من رسائل تتعلق بحرية التعبير، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، والإفلات من العقاب وقطاع القضاء. كما ساهم المكتب في أعمال الفريق الاستشاري المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بغية النهوض بالطابع المركزي لحقوق الإنسان وإدماج نهج حقوق الإنسان في حملة لصالح الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧- وفي بداية كانون الأول/ديسمبر، عمل موظفو المكتب واليونسيف مع مكتب المنسق المقيم على تنظيم حلقتي عمل للتدريب على اتباع نهج لحقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية، تدوم كل منهما يوماً واحداً لصالح المنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة، وقدم التدريب أوريان جونسون، وهو أحد كبار موظفي اليونسيف سابقاً.

٢٨- كما عمل المكتب مع المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على النهوض بقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية في برامجها. وشهدت الفترة المستعرضة جهوداً أكثر حزمًا في مجال تنسيق العمل بين الجهات المانحة مقارنة بالسنوات السابقة، وبخاصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة في تموز/يوليه وتمهيداً لاجتماع الفريق الاستشاري للجهات المانحة المعقود يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر. وأنشئ ١٧ فريقاً عاملاً تقنياً بصفتها جزءاً من إعادة هيكلة العملية الاستشارية، وتتألف الأفرقة من ممثلين عن الحكومة، والجهات المانحة والوكالات الدولية. وتضم كثرة من تلك الأفرقة أيضاً أعضاء من المجتمع المدني الذين قام المكتب بأنشطة دعوة في اتجاههم. وشارك المكتب أنشط مشاركة في أفرقة العمل التقنية في مجال اعتماد إصلاحات قانونية وقضائية، غير أنه ساهم في عمل أفرقة أخرى، وبخاصة الأفرقة المعنية بالأرض. كما ساهم المكتب في إعداد بيانات الجهات المانحة لاجتماع الفريق الاستشاري وفي صياغة مؤشرات الرصد في مجالات الإصلاح القانوني والقضائي، والفساد، والشفافية والوصول إلى المعلومات، والمشاركة، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية.

٢٩- وعقد المكتب جلسات إعلامية منتظمة للدبلوماسيين الزوار والمقيمين والمنظمات الدولية، وأعد تقارير منتظمة لمقر المفوضية في جنيف للوفاء بمتطلبات الإبلاغ في منظومة الأمم المتحدة. وعمل المكتب عن كثب مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والتمس المشورة والمساعدة منه. وقدم المكتب تقارير عند الاقتضاء إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة وإلى الجهات المانحة.

هاء - مشروع الأراضي

٣٠- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا دراسة امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية - "الامتيازات الاقتصادية" - لتحديد أثر المزارع الكبيرة المؤجرة للشركات الخاصة في حقوق وأسباب عيش سكان الأشخاص الذين يعيشون داخل حدود تلك المزارع أو قريباً منها. وساعد المكتب الممثل الخاص على إعداد تقرير شامل عن الامتيازات الاقتصادية من منظور حقوق الإنسان، الذي أصدره، إلى جانب توصياته، في نهاية بعثته الحادية عشرة إلى كمبوديا.

٣١- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب عمليات البحث والإبلاغ والتحليل والرصد لحالة حقوق الإنسان للسكان المحليين في تسعة امتيازات اقتصادية وفي مزرعة مطاط، حيث اضطلع بأنشطة ميدانية خلال العام السابق. وأجرى المكتب بصفة خاصة متابعة لعمله الميداني السابق الذي يتعلق بأنشطة شركة سي. جي. كمبوديا في مقاطعة كومبونغ سبو، وشركة فيبماكس في مقاطعة بورسات، وشركة صنع الطحين في مقاطعة ستونغ تريونغ ومزرعة المطاط توم رينغ في

مقاطعة كومبونغ توم. كما رصد المكتب حالة امتياز غرين ريتش في كوه كونغ حيث يزعم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق العمل. وأجرى موظفو المكتب اتصالات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية، وتشاوروا على نطاق واسع مع المسؤولين الحكوميين والوكالات الدولية المعنية في سياسات الأراضي وإدارتها في كمبوديا. وأسهمت المناقشات والقضايا التي أثارها الممثل الخاص خلال بعثاته الأخيرة وفي تقاريره إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان في إذكاء الوعي بالآثار السلبية للامتيازات الاقتصادية وفي التساؤل بشأن فعالية نموذج الامتيازات في كمبوديا. وأعلن رئيس الوزراء يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في محفل وطني بشأن الأراضي عن إيقاف منح امتيازات إضافية لأراضي الدولة للشركات الخاصة لأغراض التنمية الزراعية حتى يوضع إطار تشريعي ملائم وفعال. كما طلب من الوزارات المعنية استعراض العقود القائمة وشدد على وجوب توزيع الأراضي على الفقراء الذين يحتاجون إليها من أجل كسب رزقهم.

٣٢- وسعت الدراسة أيضاً إلى تحديد مدى إسهام امتيازات الأراضي في النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان كمبوديا عامة، لا سيما إسهام تلك الامتيازات في دخل الدولة العام. وقام المكتب بجمع البيانات عن الامتيازات القائمة، وقِيم امتثال أصحابها لقانون الأراضي لعام ٢٠٠١ ولأحكام عقود الامتياز على السواء. واستناداً إلى المعلومات المتوفرة لديه، لم يبلغ أي عقد مبرم حتى عندما كانت شركات تخرق عقودها والتشريعات الكمبودية. كما سعى المكتب إلى الإسهام في صياغة مراسيم فرعية أساسية لتنفيذ قانون الأراضي، وعلى الأخص المرسوم الفرعي المتعلق بإجراءات منح امتيازات في الأراضي لأغراض اقتصادية، والإعفاءات الخاصة بالتخفيض من الامتيازات في الأراضي التي تتجاوز مساحتها ١٠ ٠٠٠ هكتار، والمرسوم الفرعي المتعلق بإدارة أراضي الدولة.

٣٣- وأدى جمع المعلومات المتعلقة بالمشاكل الرئيسية ذات الصلة بالامتيازات الاقتصادية إلى مساعدة المكتب على الدعوة إلى اعتماد طائفة من الإصلاحات في إدارة الموارد الطبيعية وفي مجالات أخرى على السواء. ولاقى الموظفون، لدى إجراء الدراسة، صعوبات جمة في الحصول على معلومات أساسية تتعلق بالامتيازات في الأراضي، رغم أن تلك المعلومات تتصل بمسائل تهم عامة الناس ويجب أن تكون متوفرة للجميع. وحتى عندما تمكن المكتب من الاطلاع على العقود، لم يفلح في تحديد هويةفرادى المساهمين في الشركات المعنية. وأبرزت الصعوبات في الحصول على هذه المعلومات الحاجة إلى التعجيل باعتماد ممارسات وسياسات إدارية أكثر انفتاحاً وكذلك إلى مناقشة ومجادلة مستنيرة حول صنع السياسات والقرارات فيما يتعلق بإدارة وتنظيم الموارد العقارية والطبيعية في كمبوديا. وأثبتت الدراسة أيضاً الحاجة الملحة إلى استشارة الجمهور، وبخاصة السكان المحليين المعنيين، فضلاً عن الحاجة إلى رصد أنشطة الشركات وكفالة احترامها للقانون ولشروط العقود. كما ساعدت البعثة الحادية عشرة التي اضطلع بها الممثل الخاص وإصدار تقريره وتوصياته الحكومة والجهات المانحة على صياغة مؤشرات هامة لرصد التقدم المحرز، وهي مؤشرات اعتمدها اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في كانون الأول/ديسمبر.

٣٤- كما أجرى مكتب المفوضية تحقيقات وجمع وثائق بشأن عدد من المنازعات المتعلقة بالأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية. بما فيها حالات حدثت في شمال غرب كمبوديا أشير إليها سابقاً. وكثيراً ما كانت تلك المنازعات تشمل السكان المحليين أو الصيادين وذوي التأثير السياسي والاقتصادي، ومن بينهم الضباط العسكريون وأصحاب المصالح التجارية. وساعدت الدراسة المفصلة لهذه الحالات على توثيق وإثارة المشاكل المتكررة، سواء في إدارة الموارد الطبيعية أو في آليات معالجة منازعات الأراضي وما يتصل بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، لا يعمل هيكل لجنة المسح،

التي أنشئت منذ ما يربو على عامين، ولا المحاكم، بصورة فعالة لحل منازعات الأراضي أو توفير سبل انتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بها.

واو - سيادة القانون والجهاز القضائي

١ - القضاء وإقامة العدل

٣٥- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا المشاركة في عملية إصلاح الجهاز القضائي بغية المساعدة على إقامة قضاء مستقل وفعال وتيسير إدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان في القانون والممارسة المحليين، وتحسين الصلة القائمة بين جدول الإصلاحات والمجالات الأخرى لسياسات الحكومة مثل الاستراتيجية المستطيلة والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والشواغل الأوسع نطاقا لدى الجهات المانحة التي تتصل بحسن التدبير ومؤسسات قانونية تتصف بالكفاءة والمساءلة والشفافية.

٣٦- ولا تزال تعترض عمل المكتب في هذا القطاع صعوبات همة. إذ لا يزال القضاء الكمبودي يتعرض لتدخل الجهاز التنفيذي وللفساد من الأطراف المعنية، ويعاني من محدودية وسائل أعمال الحقوق التي يضمنها القانون والدستور. وتبعاً لذلك، فإن مشاكل حقوق الإنسان تظل دون مراقبة، ولا يتوفر للذين يعانون من انتهاكات لحقوق الإنسان وسائل جبر ضرر فعلية. وقد بذلت جهود كبيرة خاصة دون تشخيص ملائم وفهم كاف للمشاكل الدفينة التي تحول دون الإصلاح، إلى جانب التركيز بدون موجب على بناء القدرات والحلول التقنية وحدها.

٣٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، بذل المكتب جهوداً إضافية لتقاسم المعلومات المكتسبة من عمله في المحاكم مع الوكالات الأخرى العاملة في مجال القضاء بغية ربط عمليات التخطيط والبرامج التدريبية بصفة أكثر فعالية مع الواقع اليومي لإقامة العدل في كمبوديا. وقد ساعد عمل المكتب الإدراك المتزايد خلال العام الماضي لدى الوكالات الدولية والجهات المانحة العاملة في كمبوديا بأن عدداً قليلاً من آليات المساءلة الفعلية قد طور خلال ما يربو على عقد من تقديم العون والمساعدة.

٣٨- وحافظ المكتب على وجود له في المحكمة البلدية لبنوم بنه واستمر في إقامة روابطها مع محكمة الاستئناف والمحكمة العليا. كما واصل تعاونه مع محكمة باتامبانغ الإقليمية من خلال مكتبه الإقليمي، إضافة إلى زيارات الموظفين من المكتب الوطني. وواصل المكتب تقديم مساعدة للمحاكم من خلال إتاحة المواد المرجعية وتناول ممارسات نظام العدالة الجنائي التي تنتهك قانون حقوق الإنسان الدولي. وحضر الموظفون بصفة مراقبين ما يربو على ٢٠ محاكمة رئيسية تبعت على القلق، بما فيها حالات شملت أربعة رجال متهمين بالانتماء إلى الجماعة الإسلامية، وهي مجموعة تُعرف بصلاهما بتنظيم القاعدة؛ والعنف الجنسي ضد الأطفال والاتجار بالرعايا الأجانب؛ وحالات الإخلاء؛ وحالات تشمل حرية التعبير وحرية الصحافة بما فيها القذف والتضليل؛ ومحاكمة رجلين، يعتقد كثيرون في براءتهما من تهمة اغتيال الزعيم النقابي شيا فيشيا؛ وحالات تضم ممارسات تتعلق بالانضمام إلى رابطة المحامين وانتخاب رئيسها الجديد. وأسدى المكتب مشورة بشأن الحقوق الواجب توفرها في الإجراءات القانونية وفي إجراءات المحاكمات، وتناول مسائل تتصل بالتمثيل القانوني واللجوء إلى القضاء. ويسر المكتب الاتصالات بين المتهمين ومحامي المساعدة القانونية كلما أُجريت محاكمات تتعلق بقضايا خطيرة في المحاكم بدون توفير التمثيل القانوني. ورصد المكتب أيضاً العلاقات القائمة بين المحاكم والشرطة.

٣٩- واجتمع المكتب بانتظام مع أعضاء الجهاز القضائي والجهاز التشريعي والعاملين في القطاع القانوني والمسؤولين الحكوميين لمناقشة المسائل القضائية والمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بالسياسات والمتصلة بحقوق الإنسان في إقامة العدل، بما في ذلك اجتماعات مع رجال القانون والقضاة والمدعين العامين، وموظفي وحدة التنظيم الدائمة التابعة للهيئة الدائمة للتنسيق، وأمانة مجلس الإصلاح القانوني والقضائي؛ ومسؤولين من وزارة العدل وبرابطة المحامين. وضمت موضوعات المناقشة استقلال القضاء، ومسائل الإصلاح المتعلقة بالهيئات القضائية ومهنة القانون، والشواغل الأمنية للقضاة والعاملين بالمحاكم، والقضايا التي تأخر نظر المحاكم فيها، وإصدار الأحكام وسياسات الاستئناف الخاصة بالمدعين العامين. وتعاون المكتب أيضا تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال القضاء. ورصد تدخل الجهاز التنفيذي في شؤون رابطة المحامين. كما واصل المكتب رصد وجمع البيانات بشأن حالة المساعدة القانونية، ودعا إلى وضع برامج للمساعدة القانونية من خلال عملية الإصلاح القانوني والقضائي الرسمية التي تشرف عليها وحدة إدارة المشروع.

٤٠- وشارك مكتب المفوضية في كمبوديا في عملية الإصلاح القانوني والقضائي الرسمية لمجلس الإصلاح القانوني والقضائي. وأشرفت وحدة إدارة المشروع على سلسلة من حلقات العمل خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٤ لإعطاء الأولوية لمشروع خطة عمل للإصلاح القانوني والقضائي صيغ عام ٢٠٠٣. ودعا المكتب باتساق إلى أن عملية الإصلاح تحتاج إلى أن تكون شاملة وأن تحصل على الدعم الواسع من الشعب الكمبودي. لذلك رحب المكتب بإدماج طائفة واسعة من المشاركين في هذه المرحلة من المناقشة. وقدم المكتب مشروع خطة عمل قصيرة المدى للقطاع القانوني من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٦، إلى جانب إتاحة كاتالوغ المشروع في حزيران/يونيه إلى الجهات المانحة للتعليق عليه. وشارك المكتب في رد مشترك باسم الجهات المانحة وفي إدماج قضايا شتى في خطة العمل، منها سنّ تشريعات تتعلق بحرية الإعلام وتنقيح مشروع قانون مكافحة الفساد ليتسق مع المعايير الدولية، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية واضحة للسياسات تتمشى مع القانون بغية تيسير الامتثال له عقب سنّته. واعتمد مجلس الإصلاح القانوني والقضائي خطة العمل في تشرين الثاني/نوفمبر وهو ينتظر إقرار مجلس الوزراء لها.

٤١- فشل المجلس الأعلى للقضاء في الاضطلاع بمسؤولياته في ضمان استقلال القضاء والمدعين العامين وسلوكهم المهني. وتظل إعادة هيكلة المجلس أولوية في جدول الإصلاحات، بيد أن مشاريع قوانين الإصلاحات لم تعالج هذه المشاكل معالجة ملائمة. وانتدب المكتب خبيراً قانونياً لمساعدته على إعداد وثيقة تحليلية تدرس الوضع الراهن للمجلس وتدعو، وفقاً للتوصيات المقدمة، إلى إصلاحه، فيما يتعلق مثلاً بتكوينه، وطريقة تعيين أعضائه، ومدة تعيينهم، ومتطلبات التمويل وضرورة أن يكون الأمين العام للمجلس موظفاً مدنياً غير متحزب.

٤٢- وواصل المكتب التعاون مع الكلية الملكية للقضاة والمدعين العامين التي تنظم دورات تدريبية أولية تدوم عامين لفائدة القضاة والمدعين العامين الذي سيشغلون وظائفهم مستقبلاً وتدريباً مهنيّاً مستداماً للقضاة والمدعين العامين العاملين. وبادرت الكلية الملكية بتدريس الدفعة الأولى المتألّفة من ٥٥ طالباً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقدم المكتب المساعدة من أجل إدراج محتوى حقوق الإنسان في المناهج الدراسية؛ وقدم المعهد المواد المرجعية، مثل القوانين والصكوك الدولية، وملاحظات بشأن القضايا والأحكام الصادرة فيها إلى المتدربين في المعهد؛ وأتاح المعهد خبيراً استشارياً لتنظيم دورة تدريبية لصالح القضاة الطلاب يتعلق بحقوق الإنسان فضلاً عن تدريب المديرين على حقوق الإنسان وأساليب

التدريس التفاعلية. وركزت تعليقات الخبير الاستشاري على التدريس، والإدارة والتأديب، وقدم عدداً من التوصيات المفيدة للكلية الملكية والمكتب على السواء.

٢- تقديم المساعدة على صياغة وتنفيذ التشريعات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٣- واصل المكتب تعزيز عملية صياغة التشريعات القائمة على المشاركة؛ والتشديد على ضرورة وضع قوانين واضحة في متناول الجميع وإطار قانوني متماسك يتسم بالاتساق بين القوانين، وبخاصة القوانين المتخصصة المعتمدة في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحيث تتسق جميع القوانين مع أحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي قبلتها كمبوديا. وشدد المكتب على أهمية تطوير كمبوديا قدرتها على صياغة التشريعات. وقد تولى المستشارون الأجانب أساساً صياغة أهم التشريعات المفصلة التي أعدت خلال الأعوام الماضية، دون إيلاء العناية الكافية لبناء قدرات الصياغة القانونية لدى الكمبوديين.

٤٤- ورغم أن النشاط التشريعي انطلق فقط في آب/أغسطس ٢٠٠٤ عقب تشكيل الحكومة الجديدة في تموز/يوليه، واصل المكتب، خلال الفترة قيد الاستعراض، رصد عملية صياغة التشريعات والنظم وتقديم المشورة بشأنها سعيًا لكفالة التقيد بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وتحسين نوعية مشاريع القوانين من الناحية التقنية. وركز المكتب على مشاريع القوانين التي تتصل اتصالاً مباشراً بولاياته وأولوياته العامة. وتشمل القوانين التي كانت محل اهتمام خاص المواضيع التالية: مكافحة الفساد والعنف المتزلي، ومراسيم فرعية تتعلق بإدارة الموارد العقارية والطبيعية. وواصل موظفو المكتب أيضاً متابعة التقدم المحرز في إعداد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية اللذين يجري صياغتهما بمساعدة خبراء من فرنسا، والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية اللذين يجري صياغتهما بمساعدة خبراء من اليابان.

٤٥- وشارك مكتب المفوضية في كمبوديا بصفة متزايدة في العمل من أجل اعتماد تشريعات تتعلق بحرية الإعلام ووضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد. وواصل المكتب في كلا المشروعين، تقديم المساعدة والدعم لفريقي العمل اللذين يسترشدان منظمات غير حكومية محلية، فضلاً عن المشاركة في عمليات السياسة العامة التي تشرف عليها الحكومة والوكالات المانحة. ودعا المكتب إلى وضع قائمة من الإجراءات لتلزم الحكومة بموجهها بالشفافية في تقديم المعلومات، في انتظار اعتماد تشريعات حرية الإعلام. وأدرجت تلك الإجراءات في مؤشرات الرصد التي أقرها الفريق الاستشاري خلال اجتماعه المعقود في كانون الأول/ديسمبر.

زاي - التزامات الإبلاغ في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ توصيات هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٤٦- إن كمبوديا طرف في الصكوك الدولية الرئيسية الستة لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المستعرضة، صدقت كمبوديا في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاع المسلح. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وقعت كمبوديا على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير؛ والبروتوكول الختامي للاتفاقية. وسيشكل وصول المواطنين الكمبوديين إلى إجراءات البلاغات

الفردية بموجب البروتوكول الاختياري للعهد الدولي تقدماً هاماً في زيادة المساءلة في كمبوديا عن انتهاكات حقوق الإنسان، على ضوء نقص جبر الضرر الفعلي الذي يتيح النظام القانوني الكمبودي. كما ينتظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التصديق عليه، عقب توقيع كمبوديا عليه في تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠١.

٤٧- وما انفك مكتب المفوضية في كمبوديا يقدم المساعدة إلى الحكومة على إعداد تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات منذ عام ١٩٩٤. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠١، أنيطت مسؤولية صياغة أكثرية التقارير باللجنة الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان. ولم تشهد الفترة قيد الاستعراض تقدماً يذكر في استكمال التقرير الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو التقرير الأولي المستحق، الذي كان من المقرر تقديمه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأُعد في عام ٢٠٠٣ المشروع الأول للتقرير الدوري للجنة القضاء على التمييز العنصري، الذي كان من المقرر تقديمه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، غير أنه لم يسجل تقدم يذكر كذلك في استكمال النص النهائي عام ٢٠٠٤. وسيواصل مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة، رغم أن ذلك لن يجري على نفس مستوى السنوات الماضية، على إعداد تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وذلك عن طريق تيسير المساعدة التقنية، وتنظيم الدورات التدريبية التي تستهدف مواضيع محددة، والوثائق والمواد المرجعية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القضايا المحلية لحقوق الإنسان. وسيركز المكتب اهتمامه الآن على تعزيز متابعة الملاحظات الختامية والتوصيات المقدمة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٤٨- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر مكتب المفوضية في كمبوديا مذكرة إعلامية، بالتعاون مع الممثل الخاص، تناولت التزامات كمبوديا بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبموجب القانون الدولي. وسعت المذكرة لتوضيح عدد من القضايا، بما فيها الالتزامات بعدم إعادة اللاجئين قسراً وعدم فرض عقوبات على ملتمسي اللجوء الذين يدخلون الأراضي الكمبودية بصفة غير قانونية. كما ركزت المذكرة على وجوب عدم اعتبار الأشخاص الذين يساعدون ملتمسي اللجوء بصفتهم يعملون بطريقة غير شرعية وعدم تعريضهم للمضايقات أو للتهديدات أو لغيرها من الأعمال الانتقامية.

حاء - الأعمال الأخرى في مجال حقوق الإنسان والتنمية، وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٩- قدم مكتب المفوضية في كمبوديا الدعم، إضافة إلى عمله المتعلق بالأراضي، لإنشاء فرقة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للمساعدة على التصدي لانتهاكات حقوق السكن في المناطق الحضرية، بما فيها عمليات الإخلاء القسري، واضطلع بدور الأمانة المؤقتة خلال مرحلة الانطلاق. وتشمل فرقة العمل المعنية بحقوق السكن مشاركة فقراء المناطق الحضرية والهيئات المعنية بالسكن على الصعيدين المحلي والدولي، ومنظمات التنمية وحقوق الإنسان، وبلدية بنوم بنه، ووزارة إدارة الأراضي، والموئل. كما يدعم فرقة العمل عدد من المنظمات الخارجية والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق. وخلال عام ٢٠٠٤، حافظت فرقة العمل على حوار بناء مع السلطات، ساعد على منع أربع عمليات إخلاء قسري وشيكة. كما وثقت عمليات إخلاء قسري محتملة، بما فيها قرارات معلقة في المحاكم، كأداة لتطوير العمل الوقائي الفعال.

٥٠ - ونظمت فرقة العمل، بالاشتراك مع بلدية بنوم بنه، حدثاً بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للموئل، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع الموئل والمنسق المقيم للأمم المتحدة، والمقرر الخاص والمنظمات غير الحكومية المعنية. وأعدت فرقة العمل "إعلان مبادئ عن أفضل الممارسات في مجالي السكن والتنمية لصالح الفقراء في كمبوديا" في حينه عند تنظيم الحدث بالتعاون مع البلدية، وقُدِّم الإعلان منذئذ إلى وزارة الداخلية للموافقة عليه. ويتضمن الإعلان توصيات بإدراج معايير حقوق الإنسان في برامج تنمية المناطق الحضرية لصالح الفقراء في كمبوديا ومنع عمليات الإخلاء القسري، فضلاً عن تقديم تعويض منصف وعادل للأسر المتضررة بسبب نقلها إلى أماكن أخرى أو إعادة توطينها.

٥١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظم موظفو المكتب الإقليمي في باتامبانغ ما يربو على ٢٠ دورة تدريبية دامت كل منها يوماً واحداً تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة في المقاطعات المتضررة بالمنازعات العقارية، وكانت تهدف أيضاً إلى مساعدتهم على تسوية المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وما إن ازداد فهم الموظفين للمشاكل والاحتياجات، حتى ازداد اهتمامهم بالتدريب وبناء قدرات المسؤولين الإقليميين وأعضاء المجالس البلدية.

٥٢ - واختيرت أربعة مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان وإدارة الموارد العقارية والطبيعية وتلقت منحاً صغيرة عن طريق مشروع "معاً من أجل مساعدة المجتمعات المحلية". والمشروع عبارة عن مبادرة عالمية أطلقتها المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المجتمعات المحلية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقدمت المنح لفريق تحالف عمل مصائد الأسماك من أجل التدريب على الدعوة إلى الحقوق البيئية لصالح صيادي السمك في ثلاثة أقاليم ساحلية؛ وتحالف الحراجة المجتمعي لكمبوديا بغية تنظيم دورات تدريبية في مجالات القانون، والسياسات والدعوة لصالح السكان المحليين؛ ولإنقاذ الأحياء البرية من أجل التدريب على قوانين الحراجة والحصول على الموارد الحراجية؛ ولتطوير المجتمع الوطني للخمير لصالح مشروع يهدف إلى تدريب المجتمعات المحلية لصيادي السمك في إقليم باتامبانغ على أهمية الموارد الطبيعية، واستغلالها المستدام، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان.

طاء - برامج المساعدة التعليمية والتقنية والإعلام

٥٣ - يعمل مكتب المفوضية في كمبوديا، بالتعاون مع جهات أخرى، على توفير بيئة مُمكِّنة للعمل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الدعم المطرد والمتوازن للمجموعات المحلية المدافعة عن حقوق الإنسان ومن خلال الاتصال بالجمهور والنقاش والحوار. ونظم المكتب، على سبيل المثال، خلال البعثة الحادية عشرة للممثل الخاص، مناقشات موائد مستديرة، جمعت بين ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة لمناقشة قضايا الجهاز القضائي والأرض.

٥٤ - وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا توفير التدريب والمشورة القانونية وغيرها من ضروب المشورة التقنية إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الكمبودية في جميع مجالات عمله. وتحدث الموظفون بانتظام في الحلقات الدراسية، أو شاركوا بصفاتهم من أهل الرأي. وتربط المكتب علاقات اتصال منتظمة بوسائط الإعلام في كمبوديا، مع كل من الصحف المحلية الصادرة باللغتين الإنكليزية والفرنسية والصحف وخدمات الأنباء بلغة الخمير. كما شارك الموظفون في منتديات إذاعية عامة تناولت مواضيع تدخل في إطار ولاية المكتب.

٥٥- وصُمِّمَ للمكتب موقع على شبكة الإنترنت. وهو قيد الإنشاء حالياً، ويتوقع استكماله وبدء تشغيله بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيتيح الموقع زهاء ٣٥٠ وثيقة تتعلق بحقوق الإنسان في كمبوديا متاحة لعامة الجمهور وسيربط بمواقع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على الشبكة في كمبوديا. كما سيتضمن معلومات عن تاريخ ولايتي المكتب والممثل الخاص. كما أعيد تنظيم قاعة المراجع المخصصة للجمهور في المكتب لاستيفاء احتياجات عامة الجمهور والمكتب ذاته. وستتضمن القاعة حصول المستفيدين مجاناً على خدمات الإنترنت بغية إيجاد معلومات على موقع المكتب في الشبكة وفي مواقع أخرى لحقوق الإنسان على الشبكة.

٥٦- وواصل المكتب توزيع منشورات حقوق الإنسان والقوانين والمواد الإعلامية على عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية والطلبة والمسؤولين الحكوميين. وترُجمت إلى لغة الخمير، على نحو منتظم، تقارير وبيانات المكتب والممثل الخاص، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

٥٧- واستكمل المكتب الطبعة الرابعة من تجميع القوانين الكمبودية بلغة الخمير خلال السنة الجارية وستنشر في بداية عام ٢٠٠٥. وتشمل الطبعة القوانين والصكوك القانونية الأخرى الأوثق صلة بالممارسة اليومية في المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان، وإقامة العدل والتنمية المؤسسية في كمبوديا، فضلاً عن ترجمات منقحة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها كمبوديا. وستوزع النصوص المجمعة، التي يبلغ عدد صفحاتها ٢ ٥٠٠ صفحة، مجاناً على المحاكم، ونواب الجمعية الوطنية، والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية. ولا يزال يصعب الحصول علىفرادى النصوص القانونية في كمبوديا، ولا توجد آلية لنشرها. ولا تضطلع أية هيئة حكومية بنشر أي تجميع سنوي للقوانين. وبالتالي ثمة طلب كبير على هذا المنشور. وترجمات الصكوك الدولية المدرجة في المنشور هي نتيجة نشاط فريق عامل ساعد مكتب المفوضية في كمبوديا على إنشائه في عام ٢٠٠٢. بمشاركة خبراء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الملائمة.

٥٨- وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، أصدر المكتب ترجمة منقحة للسرعة الدولية لحقوق الإنسان، بتمويل من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وزُعت مجاناً. وستنشر ترجمات منقحة وجديدة من صكوك أخرى دولية لحقوق الإنسان بحلول نهاية السنة أو في بداية عام ٢٠٠٥ وستوزع على نطاق واسع.

٥٩- وشارك مكتب المفوضية، في إطار برنامجه للاتصال بالجمهور، في مسيرة لحقوق الإنسان للاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان. ونظمت الحدث منظمات كمبودية غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني بدعم من وكالات الأمم المتحدة، تحت شعار التثقيف بحقوق الإنسان. ودعا جلالة الملك سيهاموني مجموعة من المنظمات غير الحكومية، وممثلين عن المجتمع المدني وممثلي الأمم المتحدة إلى جلسة معه في نهاية المسيرة. وركز الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ بصفة خاصة على نقل ملكية الأراضي؛ والقيود المفروضة على حرية التجمع، وحرية التعبير وتكوين جمعيات؛ والعنف ضد النساء والأطفال. وتمكن الضحايا من عرض مشاكلهم على جلالة الملك سيهاموني، الذي وعد بإحالة شواغلهم إلى عناية رئيس الوزراء. وأصدر المكتب بياناً عاماً بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثاً - موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الإنسان في كمبوديا

٦٠- نفذ مكتب المفوضية في كمبوديا أنشطته من خلال مكتبه الرئيسي في بنوم بنه، ومكتب إقليمي في باتامبانغ، ومكتب صغير في المحكمة البلدية في بنوم بنه. ويتكون هيكله الإداري من مكتب الرئيس، وفريق برنامج الحماية، وبرنامج التعاون التقني ووحدة الشؤون الإدارية. وكان للمكتب عند تحرير هذا التقرير، ١٩ موظفاً وطنياً، ومتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة، وخمسة موظفين دوليين، ومستشار دولي ومتطوع دولي واحد من متطوعي الأمم المتحدة. ويجري حالياً انتداب، أربعة موظفين دوليين، عن طريق نظام غاليكسي، يمولون من الميزانية العادية.

٦١- ومكتب المدير مسؤول عن السياسات والإدارة العامة، بما في ذلك تنسيق الدعم المقدم إلى الممثل الخاص للأمين العام، والمشاركة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وهيئة بيئة ملائمة للعمل في مجال حقوق الإنسان، والعمل مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، والعلاقات الخارجية مع الجهات المانحة.

٦٢- ويساعد برنامج التعاون التقني على تطوير القدرات المؤسسية، والقوانين والسياسات والممارسات اللازمة لتنفيذ القانون الكمبودي والاتفاقات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٦٣- وفريق برنامج الحماية مسؤول عن ضمان حقوق الإنسان من خلال عمليات الرصد والبحث والتحليل والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان.

٦٤- وتقدم وحدة الشؤون الإدارية خدمات شؤون الموظفين والخدمات الإدارية والمالية للمكتب ودعم الشؤون اللوجستية، وتعمل بصفتها جهة وصل في مجال الأمن.

٦٥- وتغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة نفقات تشغيل مكتب المفوضية في كمبوديا، وتشمل مرتبات ٧ موظفين دوليين و ١٨ موظفاً وطنياً. وتغطي التبرعات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا سائر النفقات الأخرى. بما فيها أنشطة البرنامج الموضوعية ورواتب الموظفين التي لا تغطيها الميزانية العادية. ويتولى إدارة الصندوق الاستئماني مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

- - - - -